المحاضرة الأولى
السياسات والتجارب التنموية
أولآ : تعريف بالسياسات التنموية :

ـ السياسة الزراعية .

أسباب تخلف الأنتاج الزراعي في الدول النامية :
يمكن ايجاز أهم أسباب التخلف في القطاع الزراعي في الدول النامية بما يلي :

١ـ **تخلف القاعدة الزراعية المنتجة** ، وتتمثل في انخفاض انتاجية العامل الزراعي ، وتدهور التربة الزراعية ، وعدم استغلال مياه الري الأستغلال الأقتصادي الأمثل ، وبقاء الوسائل الزراعية متخلفة ، مثل الأستمرار في اتباع نظام التبوير وانخفاض نسبة استخدام المكننة (الميكنة) الزراعية والمخصبات والمبيدات الزراعية .

٢ـ **تخلف البنية الأساسية (التحتية)** : وتتمثل أساسآ في النقص الكبير في شبكات الري والصرف والطرق والجسور ووسائل التخزين ، فضلآ عن نقص المعاهد التدريبية والمؤسسات الخدمية .

٣ـ سوء توزيع اليد العاملة الزراعية في الدول النامية وندرة العمال الماهرين المدربين في بعض هذه الدول .

٤ـ **تفتيت الملكيات الزراعية ، وانتشار الوحدات الأنتاجية الصغيرة** ، مما لا يسمح بأستعمال المكننة الزراعية الحديثة التي تتطلب وحدات انتاجية كبيرة وتخصصآ انتاجيآ ، مما يؤدي الى انخفاض الدخول المنتجة ، واستمرار التخلف ، وبطء عملية تحديث الزراعة .

٥ـ **ضعف المؤسسات الزراعية المساندة** ، وتشمل البحوث الزراعية الموجهة والأرشاد الزراعي والتعليم الزراعي .

٦ـ **وتعد مياه الري من أهم محددات الأنتاج الزراعي في الدول النامية** ، الا أن جوهر مشكلة الموارد المائية لا يتمثل أساسآ في قلتها ، بل يتضمن أيضآ سوء استعمال تلك الموارد .

٧ـ **وتأتي التربة الزراعية ونوعيتها وصلاحيتها من بين محددات الأنتاج الزراعي** ، فالتربة بصفة عامة تتصف بقلة المادة العضوية ، وبأرتفاع الملوحة ، فضلآ عن تفتتها وانجرافها ، وتدهور خصوبتها ، ومشكلة الملوحة في التربة الزراعية تأتي في مقدمة المشاكل الزراعية الواجب العمل على التغلب عليها ، ولاسيما في العراق . والأتجاه نحو تعميم شبكات الصرف والذي سوف يؤدي الى زيادة الأنتاجية بنحو (٣٠-٥٠)% ، اذ أدى تخلف وسائل الصرف فيها الى ارتفاع نسب تركيز الأملاح في تربتها الزراعية .

٨- **هذا فضلآ عن مشاكل أخرى حيوية مثل** ، عدم توفر وسائل التخزين (السدود) والقصور في استعمال المستلزمات الزراعية ، وغياب التسهيلات التسويقية والأنتاجية . كما أن عامل الأرشاد الزراعي لم يأخذ العناية والأهتمام اللازمين بالرغم من أهميته القصوى في نقل المعلومات الفنية الزراعية .

ثانياً : السياسة الزراعية وعلاقتها بالسياسة الأقتصادية :

١- **مفهوم السياسة الزراعية :** تعرف السياسة الزراعية بأنها " جزء أو فرع من السياسة الأقتصادية والتي تتمثل بمجموعة الوسائل والأجراءات العملية التي تقوم الدولة بها والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الأصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الأنتاج كماً ونوعاً ، ورفع المستوى المعيشي للعاملين في الزراعة .

كما تعرف " بأنها ذلك الجزء أو الفرع من السياسات الأقتصادية العامة الذي جرى تطبيقه في القطاع الزراعي متضمناً مجموعة من البرامج التي تستهدف تحقيق أهداف محددة ، ومهما تعددت تعاريف السياسة الزراعية وتنوعت ، الا أنها لا تخرج عن كونها ، " عبارة عن " الأجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الأصلاحية التي يمكن بموجبها الوصول الى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي ، وبذلك يمكن القول بأنها تتضمن عدد من السياسات الفرعية المترابطة والمتداخلة فيما بينها .

٢- العلاقة بين السياسة الزراعية والسياسة الأقتصادية :

يمكن القول أن السياسة الزراعية بما تتضمنه من وسائل واجراءات ، مسؤولة عن تصحيح واقع القطاع الزراعي ، وأن القيام بهذه المهمة المعقدة والشائكة يتطلب من واضعيها :

١- الألمام الواسع والخبرات والقدرات الفنية والعلمية والأقتصادية والسياسية والأجتماعية ، لأن تحقيق الأهداف الأقتصادية والأجتماعية والسياسية المتوخاة من قبل السياسة الزراعية متوقفة على الأشخاص المسؤولين عن رسم خطط وملامح هذه السياسة والذين سوف ينفذونها على أرض الواقع ، لذلك يجب أن يتصف واضعوا أو صانعوا السياسة الزراعية بالنظرة الشمولية للأقتصاد ، طالما أن السياسة الزراعية هي جزء من السياسة الأقتصادية .

٢- الأبتعاد عن رسم السياسة الزراعية التي تتعارض في أدواتها وأهدافها مع السياسات الأقتصادية الأخرى ، طالما أن السياسة الزراعية تتأثر وتؤثر في السياسات الأقتصادية الأخرى ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر .

٣- يجب أن تتوضح مسبقاً أهداف السياسة الزراعية الخاصة بتوفير الغذاء ، وزيادة دخول المنتجين الزراعيين ، وزيادة الأنتاج الزراعي ، وتوفير المواد الأولية للصناعات المعتمدة على الزراعة ، وتوفير العملات الأجنبية من خلال تصدير الفائض من المحاصيل الزراعية .

٤- المساهمة في تعزيز الأستقلال الأقتصادي والسياسي ، ولتحقيق هذه الأهداف ، لابد من اختيار أفضل الوسائل وبأقل كلفة ممكنة ، مع الأخذ بالحسبان الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بالقطاع الزراعي .

٥- كما يجب أن لا يحصل تعارض بين أهداف السياسة الزراعية نفسها ، فمثلاً قد يحصل تعارض بين هدف السياسة الزراعية الخاص بزيادة الأنتاج الزراعي ، وبين هدف رفع المستوى المعاشي للعاملين في القطاع الزراعي ، فالأول سيؤدي الى زيادة العرض ، وهذا سيؤدي الى خفض الأسعار الزراعية ، بينما تحقيق الهدف الثاني يتطلب زيادة الأسعار الزراعية ، وهناك العديد من الأهداف التي قد تتعارض فيما بينها ، لذا يتطلب من واضع السياسة الزراعية المعرفة المسبقة والألمام الواسع ، لتجنب النتائج السلبية أو التعارض الذي يحول دون تحقيق الأهداف ، ولكي لا تصبح تلك الأهداف معوقات ، مما يؤدي الى اتهام السياسة الزراعية بالقصور .

ان السياسة الزراعية كما ذكرنا جزء من السياسة الأقتصادية العامة المرسومة لتحسين ظروف عمل ومعيشة الشعب ، وأن أهداف السياسة متوقفة على رغبات الشعب ومعيار السياسة هو ما يعتقده الشعب من أن الحكومة تستطيع أو يجب عليها العمل لتحقيق التغيير المطلوب ، أوالتغيير المرغوب فيه ، وذلك عندما يكون الشعب غير راض عن سير الأمور ، والضغط على الحكومة يحصل عندما يشعر الشعب أنه لا يستطيع كأفراد تحقيق التكييف المرغوب فيه في ظل تلك الأوضاع أو الظروف ، ويكون في ذهن الشعب عادة قاعدة ما ، أو صورة عن الوضع المثالي الذي يكافحون من أجله ، وتصبح هذه القواعد أهداف السياسة التي توجه نحوها برامج معينة .

٦- كما ان السياسة الزراعية مصممة ، أو ينبغي لها أن تكون كذلك ، بحيث تجعل الأرض والمزارعين في القرى أكثر انتاجاً ، وهذا التوسع في طاقة الأقتصاد الزراعي للأنتاج هو عملية تطوير أو تنمية ، وفي العراق فأن سياسة الأقتصاد الزراعي مبنية على أساس الملكية الخاصة غير الأستغلالية للأرض والجهد الفردي للعامل ، لذا فالأنتقال نحو اقتصاد السوق ينبغي أن يرافقه تسهيلات اقراضية وتعليم مناسب ومعلومات عن السوق ، وباتباع هذا النهج ستظهر أمامنا عقبتان رئيستان على الأقل :

الأولى : أنه ينبغي تعديل الملكية الحالية للأرض ، اذا ما أريد تعميم نظام ملكية من يزرع الأرض .
والثانية : أنه من الضروري ادخال الزراعة العلمية الحديثة لزيادة الكفاءة الأنتاجية ولنقل السكان الفائضين من الزراعة الى الصناعة .

٧- ان السياسات العامة هي توجهات أو برامج عمل يتبناها الموظفون العاملون وتنفذ بعد مصادقة الحكومة ، وهذه السياسات هي التي تدفع الشعب الى العمل ، مما يجعل المشاكل الأقتصادية تبرز الى الأمام . ان تصميم أو صنع السياسة الزراعية يقصد به ادخال الزراعة العلمية الحديثة بقدر مناسب من التقنية (التكنولوجيا) الى مجتمع المزارعين .

٣- مكونات السياسة الزراعية :

أما مكونات السياسة الزراعية (أي السياسات الفرعية لها) فهي :

١- السياسة السعرية والتسويقية للمنتجات الزراعية .
٢- السياسة التمويلية .
٣- السياسة الأنتاجية .
٤- السياسة الحيازية واستصلاح الأراضي .
٥- السياسة الضريبية للأنشطة الزراعية .
٦- السياسة الأستيرادية والتصديرية .

ان تنفيذ البرنامج العملي للسياسة الزراعية وبالشكل الذي يحقق الأهداف المرسومة وبأقل كلفة ممكنة يتطلب ما يأتي :

١- أن تكون الوسائل (الأدوات) والأجراءات المختارة أو المنتخبة قانونية تضمن حقوق الأفراد الأقتصادية والأجتماعية .
٢- أن تكون الوسائل والأجراءات مقبولة لدى الغالبية العظمى من الأفراد الذين تشملهم السياسة الزراعية .
٣- أن تكون تلك الوسائل والأدوات ضمن الأمكانيات المالية المتاحة للمجتمع .

ويمكن تقييم السياسة الزراعية وعدها سياسة سليمة اذا حققت ما يلي :

١- رفع المستوى المعاشي للمزارعين .
٢- اذا أدت الى زيادة الدخل القومي .
٣- اذا حققت الأستقرار الأقتصادي .

١ - السياسة السعرية :

يجب أن تركز السياسة السعرية في البلدان النامية على حماية المنتج والمستهلك ويتم ذلك من خلال :

أ- تنظيم العرض ، بعد دراسة كل من وضع السوق وكميات الأنتاج المنتجة ، ودراسة تكاليف الأنتاج .

ب- ضمان شراء المنتجات الزراعية (السلع) من المنتجين وفق أسعار السوق ، وهذا شئ مطلق ، اذ يجب ضمان شراء السلع الغذائية الرئيسة بالدرجة الأساس ويتم هذا اذا تمت الزراعة وفق حاجة الدولة ورغبتها . وذلك لأن آليات السوق (قوى العرض والطلب) في الدول النامية غير ناجحة .

ت- تطبيق سياسة ثبات الأسعار ، وهذا يحمل الدولة خسائر مالية لكنه يضمن مصلحة المستهلك .

ث- التنسيق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك ، وهنا يأتي دور الدولة .

ج- تسويق المنتجات الزراعية يتم الى الدولة مباشرة ، ومن ثم تقوم الدولة بضخه الى الأسواق ، وفتح مكاتب بيع للسلع تلتزم بأسعار معينة ثابتة .

ح- تقليص الدعم المقدم للمنتجين والمستهلكين بشكل تدريجي .

المؤشرات المعتمدة لتحديد أو بناء الأسعار الزراعية

يتم تحديد أو بناء الأسعار الزراعية وفق المؤشرات التالية :

١- الأسعار العالمية .
٢- موسمية العرض .
٣- أهمية المحصول للأستهلاك الداخلي النهائي والوسيط .
٤- حجم العمل المبذول ومستلزمات الأنتاج (التكاليف) .

٥- الأهداف الأقتصادية والأجتماعية .

أهم الأسباب الداعية الى التسعير(مبررات التسعير)

١- الأسعار عامل محفز لزيادة الأنتاج والأنتاجية .
٢- حماية كل من المنتج والمستهلك .
٣- ترشيد الأستهلاك الخاص .
٤- منع حصول ظاهرة التذبذب بالأسعار .
٥- اعتبار الأسعار حافزآ لتطوير العمليات التسويقية .

تأثير زيادة أسعار السلع الزراعية الغذائية على تغير هيكل الأنتاج والتركيب المحصولي

١- تؤدي زيادة الأسعار الى ازدياد الأنتاج من المحاصيل الغذائية المحلية .
٢- انخفاض انتاج المحاصيل الصناعية الخاصة بالتصدير .
٣- ارتفاع دخل منتجي الأغذية وبالتالي اتساع نطاق الطلب .
٤- حدوث تأثيرات تضخمية .
٥- زيادة اعتماد الموازنة لشراء الأغذية .
٦- انخفاض نصيب المدخرات الحكومية من العائدات الكلية .

في حالة ارتفاع أسعار المحاصيل المخصصة للتصدير

١- زيادة انتاج المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير .
٢- انخفاض انتاج المحاصيل الغذائية المحلية .